## محضر جلسة لجنة الجماعات العمومية المحلية والجهوية 2

**محضر جلسة لجنة الجماعات العمومية**

**المحلية والجهوية**

**تاريخ الاجتماع : 17 فيفري 2012.**

**جدول الأعمال: تحديد منهجية عمل اللجنة والمحاور الكبرى لاهتمامها.**

**اجتماع عدد:** 02

**عدد الاعضاء الحاضرون : 17 عضوا**

**المعتذرون: 02**

**الغائبون**:**02**

**افتتاح الجلسة**: **الساعة العاشرة صباحا**

افتتح الجلسة  السيد رئيس اللجنة بإعلام السادة الاعضاء بقرارات الهيئة المشتركة للصياغة والتنسيق اثر انعقاد اجتماعها الاول المخصص لتحديد منهجية ورزنامة عمل اللجان التأسيسية , بالنسبة الى منهجية الصياغة تقرر الانطلاق من ورقة بيضاء مع الاستئناس بكل المقترحات الواردة على رئاسة المجلس على قدم المساواة والحرص على الاستماع الى الخبراء والمختصين من مختلف المدارس سواء من رجال القانون او السياسيين والناشطين في المجتمع المدني .

أما بخصوص الجانب التنظيمي فقد تمّ الاتفاق على ان الأيام المخصصة لعمل للجان التأسيسية (من الاثنين الى الأربعاء) واللجان التشريعية (يومي الخميس والجمعة) واللجان الخاصة (يوم السبت) وعلى ضبط توقيت اجتماعاتها من الساعة 9 إلى الساعة الثانية بعد الزوال.

كما تم الاتفاق على انعقاد جلسة عامة لإعطاء دفع لعمل اللجان يقع خلالها التحاور حول التصورات العامة للدستور.

وفي مستهل النقاشاكد السادة الاعضاء على رهانات المسألة الدستورية المتعلقة بالجماعات العومية المحلية والجهوية وعلى أهمية عمل هذه اللجنة إذ هو استجابة في جزء كبير منه لأهداف الثورة فالتنمية الجهوية والديمقراطية المحلية من اوكد  المطالب المطروحة اليوم استجابة لاستحقاقات الجهة وطموحات الشعب التونسي وتناغما مع المطالب الاساسية للثورة.

وفي نفس الإطار مثل محور التنمية المتوازنة والعادلة واستنزاف الثروات الجهوية هاجسا لما يحتله التصرف في الأموال المحلية من أهمية كبرى في دعم البنية التحتية والمشاريع التنموية بالجهة ، وتم التأكيد على أن ظاهرة عدم التوازن بين الجهات ناتج عن غياب سيادتها على ثرواتها وبالتالي لابدّ أن يكون استغلال جزء من هذه الثروات لفائدة الجهات الداخلية وتحديد مجال تدخل الدولة فيها وهو أمر يتوقف على توسيع صلاحيات السلطات المحلية.

وتم التأكيد أن الصلاحيات الحالية للجهة لا تسمح لها بتلبية مطالب الثورة وخاصة الاقتصادية منها وأنه لا بدّ من الانطلاق من التشخيص في الجهات ومعرفة النقائص التشريعية التي ادت الى عدم التوازن الجهوي ومراجعة المنظومة التمويلية للتنمية الجهوية. وعلى ضرورة ضمان حياد قرار الإدارة المحلية وتوسيع صلوحيات رؤسائها وتلافي التداخل بين صلوحيات السلط في إطار الجماعات العمومية.

وبخصوص التصرف المالي للجماعات العمومية أكد السادة النواب على ضرورة الاستقلالية الإدارية والمالية للمجالس الجهوية والمحلية, وعلى اعتماد جباية محلية عادلة وتأطير مساهمة الدولة في المالية المحلية بإيجاد صيغة تضفي الاستقلالية المالية للجماعات العمومية. ومن جهة أخرى تم التطرق إلى طبيعة الرقابة على النفقات العمومية وهي رقابة مسبقة من شأنها أن تعطل مبادرة الجماعة العمومية واعتبر المتدخلون أن الرقابة اللاحقة أكثر تلاؤما مع طبيعة التصرف المحلي.

وتعرض النقاش في جزء هام منه إلى آليات اللامركزية وتوسيع صلاحيات المجالس البلدية وتم التشديد على ضرورة مراجعة التقسيم الترابي للدولة بالرجوع الى معطيات اقتصادية بالأساس باعتماد الإقليم كجهة قاطرة تستقطب الجهات محدودة التنمية وتحتويها من أجل تحفيز الاستثمار بهذه الجهات وتركز بنية تحتية ضرورية لتنمية الموارد الذاتية وكإطار للتعاون المالي بين الجهات، كما تم التساؤل حول معيار التقسيم (نقاط مشتركة: بحرية، فلاحية، حدودية...).

كما تطرق النقاش إلى ضرورة تركيز آليات اللامركزية لخلق التوازن بين الجهات ووضع تصور واضح للمؤسسات اللامركزية الكفيلة بتجاوز نقائص التجارب السابقة وذلك باعتماد معطيات علمية تستند لخصوصيات الجهات.

وأكد أعضاء اللجنة أن برامج التنمية الجهوية هي برامج مسقطة لأنها تستند إلى خيارات فرضتها الادارة المركزية مشددين على ضرورة اعتماد آلية انتخاب رؤساء الجماعات المحلية.

وعلى ضرورة الانطلاق من قراءة في الواقع والبرامج التنموية السابقة. وبحث الاسس والمحاور التي يمكن ان تقوم عليها التنمية الجهوية في تونس ما بعد الثورة

وختاما أكد السيد رئيس اللجنة على ضرورة تقييم التنظيم القانوني الذي يحكم الجماعات العمومية وضبط المفاهيم الأساسية في الغرض. واعداد رؤية استراتيجية مستقبلية للتنمية الجهوية تعتمد التوازن الجهوي و إعادة النظر في صلاحيات الهياكل الجهوية .

كما تم اقتراح طرح التواصل عبر شبكات التواصل الاجتماعي مع اللجنة من أجل التفاعل مع المواطنين والمجتمع المدني بخصوص هذا الموضوع.

تم تحديد اجتماع اللجنة القبل يوم الاثنين الموافق لـ 20 فيفري 2012 الساعة التاسعة صباحا.

تم رفع الجلسة على الساعة 13:00.

**رئيس اللجنة                                                                        مقرر اللجنة**

**عماد الحمامي**                                                            **فيصل الجدلاوي**